المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 16-05-2007 العـــدد : 2420
الصفحـات : 23 المسلسل : 123

التنمية المتوازنة في كلمة خادم الحرمين الشريفين

عبدالمحسن محمد الرشود

أشار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله في كلمته الضافية التي ألقاها إبان افتتاحه أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى خلير يوم السبت الماضي الموافق 26 من ربيع الأول، 1428، أشار إلى التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وأهميتها في النهوض باحتياجات المواطن أيضا كان بقوله حفظه الله "تأتي خطة التنمية الثامنة 1425 – 1430 لتبنى على ما تم إنجازه في الخطط السابقة ولتجسد انطلاقة جديدة في مسار التنمية، فقد أعدت وفق منظور استراتيجي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ولقد ركزت هذه الخطة على أولويات تأتي في مقدمتها المحافظة على القيم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني، والاستقرار الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية وتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة" انتهى.

ومما قال حفظه الله في شأن التنمية المتوازنة بالتحديد ما يلي "ولقد سررت خلال زياراتي لمناطق المملكة بما حظيت به من تنمية شاملة، بيد أنني لاحظت أن بعض المناطق تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام بغية تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وهذا ما نعمل على تحقيقه" وأعتقد أن هذه رؤية واضحة تنطلق من استراتيجية محددة تحتاج إلى برامج وآليات لتنفيذها على أرض الواقع.

ولعله من المفيد القول بأن هناك برامج وآليات كثيرة منها المناسب وغير المناسب لواقعنا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي.. ولربما أن هناك آليات تقترب من وضع المملكة الجغرافي والسكاني والاقتصادي.. ومنها إعطاء أو منح المنطقة من خلال مجلس المنطقة وفروع الأجهزة الحكومية بالمناطق الفرصة كاملة للتصرف بميزانيتها المستقلة تحت إشراف ومتابعة أمير المنطقة.. بحيث تحصل على ما يخصها من ميزانية الدولة في الخدمات: الصحة، التعليم، النقل والخدمات الاجتماعية والإنسانية والتطوعية لتتمكن من التنسيق الكامل بين احتياجاتها التنموية دون تدخل من الوزارات في العاصمة.. وتتحرك بمناقلة بنود ميزانيتها بما يناسب المصلحة العامة. ومصلحة المواطن والمنطقة جميعاً. فإذا كانت المنطقة قد تشبعت من الطرق.. جاز لها أن تستفيد مما يخصها في الميزانية "الطرق" لصالح الخدمات الصحية أو التعليمية عوضاً عن أن تعود تلك المخصصات إلى وزارة المالية فيضيع حق المنطقة أو ربما تستفيد منه منطقة أخرى لها نفوذ أكثر. وذلك بسبب عدم قدرة الأولى على التصرف بذلك المخصص.

وإن السؤال المهم: كيف للمنطقة من خلال مجلس المنطقة وفروع الوزارات بالمناطق أن تؤدي دورها الذي نص عليه نظام المناطق الصادر عام 1412 والمعدل 1414 ولائحته التنفيذية دون القدرة المالية التي تخولها تنفيذ القرارات والتوصيات التي تمثل مخرجات اللجان العاملة بالمجلس في المنطقة؟

وما يحدث الآن، أو الوضع الراهن أن اللجان تقترح ويقرر مجلس المنطقة كل ما من شأنه النهوض بالمنطقة وتنميتها.. وعندما تخاطب الوزارات لتنفيذ ما رأته مجالس المناطق عن طريق أمراء المناطق يفاجأون بأن الوزارة تسير ضمن خطة، وتوجهات، وأولويات تختلف عما يراه مجلس المنطقة.. والنظام يقف مع الوزارات ذلك أنها وهي في العاصمة تقرر ما يهم المواطنين في المناطق وتصبح مجالس المناطق بالضرورة.. استشارية.. قراراتها غير ملزمة. ولو عدنا لقراءة كلمة خادم الحرمين الشريفين المشار إليها، وقراءة نظام المناطق لوجدنا أن المجالس عصب النظام.. وهي من يفترض أن يمتلك القرارات التنموية في المناطق كآلية للتنمية جديدة.. وكمنهج للإدارة المحلية.. الذي نادت به الخطة الخمسية الثامنة من خلال توجه الدولة وتركيز الملك عبدالله – حفظه الله – نحو التنمية المتوازنة. بين مناطق المملكة.. وتوزيع الفرص التنموية والوظيفية والاستثمار بين مناطق المملكة. ولكي ننهض بالتنمية في جميع مناطق المملكة الثلاث عشرة.. لا بد من ترقية دور مجالس المناطق، والمجالس المحلية، والمجالس البلدية.. إذ ما أهمية هذه المجالس مجتمعة إذا كان القرار الأخير في يد الوزارات المركزية في الرياض.. هل يعني هذا أن كل هذه المجالس استشارية وقراراتها غير ملزمة؟

إن هذا هو السبب في ضمور نشاطات المجالس التي لا تملك الصلاحيات المالية.

لا بد من ممارسة الإدارة المحلية المناسبة لوضعنا السياسي والإداري والاقتصادي لخلق تنافس بين المناطق إبداعي فاعل ومتصرف وغير معتمد على الدولة ماليا قادر على إعادة توزيع السكان في المملكة..

والتنفيذية والتشريعية لرفع مستوى التنمية في البلاد.

وإزاء المتغيرات المداهمة لعالم اليوم. ودخول المملكة منظمة التجارة العالمية، وازدياد عدد السكان، ومعدلات المواليد، واكتظاظ المدن الرئيسية بالملايين.. الرياض بسكانها ما يقارب 5 ملايين نسمة وهو رقم كبير بالنسبة لمدينة الرياض التي اجتمعت فيها عناصر التنمية جميعها.. ولتوزيع التنمية وإعادة الحياة للمناطق والقرى والأرياف. والمناطق السياحية، والاستثمارية لابد من الالتفات إلى دور مجالس المناطق وحقها المشروع في توجيه التنمية لأنها الأقرب إلى المنطقة وسكانها ومعرفة احتياجاتهم.

إن المركزية الضاربة إلى الآن تحتاج إلى مراجعة في مملكة تتزاحم فيها الكوادر المتعلمة والواعية بالحياة، ومتطلباتها، من خلال انفتاح إعلامي – أوجده عبد خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – وتقني وجغرافي بين عموم المواطنين في مناطق المملكة.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 16-05-2007 العـــدد : 2420
الصفحـات : 23 المسلسل : 123

ومن ضمن الآليات الواعدة وضع مخططات إقليمية لكل منطقة استراتيجية مثل مخطط الرياض الإقليمي، ومخطط عسير الإقليمي، وغيرها من المخططات الإقليمية التي تضع خطة خاصة بالمنطقة فقط ضمن استراتيجية الخطة الخمسية الشاملة للبلاد، وفي الأطر المتاحة الاقتصادي والجغرافي والسكاني.

هذه المخططات تتجه إلى اللامركزية في إدارة التنمية، ومشاركة المواطنين في المجالس والعمل المحلي التطوعي، وتشجيع رجال الأعمال والقطاع الخاص على المشاركة في إدارة التنمية وتفعيل العمل التنموي بها.. والذي أراه ويراه غيري فيما أعلم من المهتمين بالتنمية أن يكون هناك أمانة عامة للتخطيط والتنمية تمكن من القيام بالدور التنفيذي لقرارات مجلس المنطقة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية العاملة في المنطقة.. ولو بدأنا بمنطقة الرياض ببرنامج يمتد موازيا للخطة التنموية الثامنة، وتقننا هذا المشروع الإقليمي الذي ينهض بالمحافظات والمراكز امتدادا مع الخطة التنموية التاسعة ولو بشكل تجريبي لخرجنا بتجربة مؤكد أنها ستكون نبراسا لبقية المناطق.. تعالج فيه أوضاعها التنموية بما يتناسب وإمكاناتها البشرية والاقتصادية والجغرافية والسياحية حيث تختلف المناطق، من حيث أهميتها التاريخية، والموقع الجغرافي، والأهمية الاقتصادية، وثقافة المنطقة وتوجه مناشط سكانها.. فهل ترى تتخذ من تجربة التخطيط الاستراتيجي الإقليمي في المناطق سبيلا لمعرفة الطريق الأمثل للتنمية الشاملة.. أم نبقى على مركزية الإدارة في العمل المحلي لدينا؟

مع المركزية لا يمكن أن يكون هناك تنمية شاملة.. ولا سيما إذا كانت مساحة البلاد كبيرة ومترامية الأطراف.. ذلك أن الوزراء والمسؤولين في العواصم لا يملكون القرب من مشاعر سكان المناطق وما يدور فيها من آمال واحتياج واحتقان. كما لا يملكون المعلومة – غير الورقية – الكافية لاتخاذ القرار المناسب لمناطق نبتعد عنها آلاف ومئات الكيلومترات. والسؤال الجريح إذا كان المركز كل شيء فماذا يفعل المسؤولون في المناطق والمحافظات والمراكز؟

واداريا لكي تكون أمة وسطى.. لابد من ممارسة الإدارة المحلية – وليس الحكم المحلي – المناسبة لوضعنا السياسي والإداري والاقتصادي لخلق تنافس بين المناطق إبداعي فاعل ومتصرف وغير معتمد على الدولة ماليا قادر على إعادة توزيع السكان في المملكة ويعود بالناس إلى مناطقهم لينعشوها وينموها ويحيوها بعيدا عن الضجيج والكسل، ولشراك القطاع الخاص، والمستثمر المحلي والأجنبي بالإضافة إلى المواطن في المجالس، والجمعيات التعاونية والتطوعية والمدنية القائمة على روح المشاركة ضمن إطار تنموي يخطط له وينفذه المسؤولون بالمناطق عبر المجالس، والمواطن، والقطاع الخاص.

أرجو تنفيذ رغبة خادم الحرمين الشريفين من كل مسؤول في هذه البلاد.. ولا سيما في التنمية المتوازنة بين سكان المناطق.

---

* متخصص في الحكم المحلي والإدارة المحلية
alrashoud@alwatan.com.sa